على فراش الرحيل بومدين والثورة على طريق الاستمرار

هذه اللحظة ، ينام بومدين على سرير الرحيل ، فيما يطرح بعض المراقبين ماذا سيترك بومدين في الجزائر للجزائر ؟ فنموذج القائد الذي ضبط التعارضات ، والذي استطاع ان يحتفظ بكل شيء بين يديه عندما يذهب تذهب معه كل لعبة الاستقرار !

غير ان هذا السؤال يرتد على اصحابه اذ لا يجد دعائمه سوى في التوقعات والتخمينات ، فقراءة سريعة وبسيطة للخريطة السياسية او للنسيج السياسي المتشابك في صورته العيانية لا تترك لتلك ـ التوقعات ـ اي مبرر ولا تترك اي مجال للشك في المحافظة على خط التسيير الذاتي الذي تنتهجه البلاد تمسكا بالميثاق الوطني الذي شدد على النهج الاشتراكي .

النهج مستمر .. وتشكيل القيادة الجماعية

ربما يجد اصحاب التوقعات التبسيطية مساحاتهم للقول « ان رحيل ـ الرجال الاقوياء ـ دائما يحدث فراغا . غير ان عمليات التحصين والتلقيح ضد أي انحراف او انجراف بدت ناشطة وعملية ، انطلاقا واستنادا الى البناء المؤسساتي (الميثاق الوطني ، والدستور) .

وتفاديا لاي احتمال قد يورث التفريط بكل مكتسبات الثورة الجزائرية ، اعتمد مجلس قيادة الثورة الذي لا يزال منعقدا في حالة مفتوحة منذ غيبوبة بومدين ، مبدأ التنسيق العام بين مختلف السلطات والمراكز الحكومية مؤلفا ما يمكن تسميته « بحكومة ظل » او « حكومة وقاية » خماسية تتقاسم مسؤولية تصريف وتسيير الامور والمحافظة على وحدة الكيان ونهج البلاد الاشتراكي طيلة الفترة الانتقالية والى ان يختار المؤتمر العام الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المرشح للرئاسة وينتخبه عبر اقتراع شعبي عام .

وبموجب هذا التنسيق العام عهد الى العقيد « الشاذلي بن جديد » بمهمة الربط والتنسيق بين الجيش وقوى الامن العام وقوات الدرك . وعهد الى السيد « احمد دريا » وزير المواصلات ورئيس جهاز الامن الوطني بالتنسيق بين قوات الامن الداخلي (الدرك) وقوات الامن الوطني العام ، وعهد الى العقيد « محمد صالح يحياوي » بالتنسيق بين مجلس قيادة الثورة وبين جهاز حزب جبهة التحرير الذي يتولى مسؤولية الاشراف عليه . وعهد آلى السيد « عبد العزيز بوتفليقة » بمهمة التنسيق بين الوزارات ثم بينها وبين مجلس قيادة الثورة .

من جهة اخرى اتفق الجميع على تكليف العقيد « عبد المجيد الملاهم » بالاستمرار في مهامه كامين عام لرئاسة الجمهورية وكمستشار عام للشؤون الدستورية في مجلس قيادة الثورة ، على ان يتولى تأدية المهام البروتوكولية بالنيابة عن رئيس الجمهورية .

ان هذه التسميات الرسمية تدخل في نطاق استمرارية النظام القائم كأول تحضير لمرحلة ـ ما بعد بومدين ـ وهي المرحلة التي بدأ الكلام عنها صريحا في الجزائر ورسميا يوم الجمعة ١٥ ـ ١٢ حينما حطم مجلس قيادة الثورة الصمت المطبق ووجه الى الشعب الجزائري اول بيان له بعد مرض بومدين وبدء دخوله في غيبوباته .

فبعد ان يشيد البيان « بالقيادة الرشيدة للراحل هواري بومدين وبالمنجزات الداخلية والخارجية التي تحققت » ينتقل الى التأكيد على الاستمرارية في موضعين حين يقول :

« وقد استطاعت الثورة الجزائرية بالفعل ان تحقق في المجال الداخلي منجزات ستظل مفخرة للجزائر شعبا وقيادة على مدى التاريخ ، فالثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة الثقافية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات وبرامج التوازن الجهوي والطب المجاني والخدمة الوطنية وغيرها وضعت الجزائر على طريق التقدم والتطور ومكنت الجماهير الشعبية عبر جبهة التحرير الوطني وعبر منظماتها الجماهيريه وهواها الاساسية ومجالسها على كل المستويات من ان تمسك بمصيرها بنفسها ، فتجاوزت بالثورة الاشتراكية نقطة الرجوع . وهذا بالثبات مما يضمن سلامة المسيرة الثورية ويقطع الطريق على كل من يريد التربص بالثورة ... » .

ويشير في موضع اخر الى التمسك باستمرارية النظام رغم ذهاب الرجال اذ يقول : « ان الذين يتصورون ان مرض الرئيس بومدين قائد ثورتنا قد جعل هذه المؤسسات في متناول مكائد اعداء الثورة والوطن لواهمون ، لقد حددت هذه المؤسسات السبل والوسائل التي تكفل عند اللزوم مواجهة كل المشاكل الطبيعية . وان مجلس الثورة يمثل احدى الضمانات لاستمرار هذه المؤسسات في اداء مهمتها مهما كانت الظروف . وهو اذ يجتمع يوميا فلحرصه على ان تلعب كل المؤسسات دورها في اطار الميثاق الوطني الذي كان حصيلة مناقشة شعبية واسعة لم يسبق لها نظير والذي صادق عليه الشعب وتحمس لتطبيقه سيظل القاعدة الاساسية ويتم على اساسها الفوز بين انصار الثورة واعدائها . وان القوة الحية في « الامة » المتمسكة اكثر من اي وقت مضى بالميثاق الوطني والخط الاشتراكي لهي مستعدة بأن تتصدى لكل من تحدثه نفسه بالنيل من الثورة او التقليص من مكاسبها الشعبية ... » .

● سنة الرحيل .. سنة التقويم

وللاشارة تصادف هذه السنة التي تشهد رحيل بومدين ان تكون سنة تقويم ومراجعة شاملين للمرحلة السابقة التي تمتد من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ ، قبل الدخول الى مرحلة جديدة من مراحل التنمية ، في نفس الوقت يعكف المسؤولون الان على تحضير المخطط الجديد للتنمية الذي سيكون رباعي او خماسي يبدأ مع عام ١٩٧٩ .

واذ نحاول التعرض هنا ، ولو سريعا لمسح سنوات التنمية التي شاهدتها الجزائر منذ السبعينات ، وقبلها بقليل في اقانيمها الثلاثة : الزراعة ، الصناعة والتعريب ، نجد الفرصة لسياق بعض الملاحظات لما تتميز به شخصية الرئيس بومدين التي استطاعت ان تضبط التعارضات داخل المجتمع الجزائري .

ان بومدين لم يكن الرجل الحاد او المتطرف او صاحب الشخصية الانفرادية رغم وصفه بذلك مرارا . اذ ان الحدة او التطرف او الانفرادية كثيرا ما تتعارض مع ضبط التعارضات وحسم الانقسامات ، التي افلح بومدين في ضبطها للاستمرار في المسيرة الثورة منذ ان كان ضابطا في جيش التحرير الوطني .

ومما لا شك فيه انه لا يمكن لاحد ان ينكر الدور الوطني والتقدمي الذي لعبته الثورة الجزائرية بقيادة بومدين ان كان على الصعيد العربي او على الصعيد الدولي .

فبالنسبة للقضية الفلسطينية كانت قيادة بومدين تدعو الى عدم فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني وان لهذا الشعب كل الحق في تقرير مصيره وليس لاي زعيم عربي الحق بالتحدث باسمه .

وقد كان دور بومدين بارزا في مؤتمرات الصمود والتصدي التي عقدت في كل من طرابلس الغرب وبغداد ودمشق من اجل الرد على مقررات مؤتمر « كامب ديفيد » الذي من اهم اهدافه تصفية القضية الفلسطينية واعطاء الحق الشرعي للمؤسسة العسكرية الصهيونية في البقاء على ارض فلسطين .

وقد كان للدور الذي لعبه بومدين اكثر الاثر في تحقيق الاتفاق السوري العراقي وذلك لرأب الصدع في الصف العربي ولتوحيد الجهود العربية في مواجهة الحلول الاستسلامية التي تحاول القوى الصهيونية والامبريالية والرجعية فرضها على العرب . وكذلك هناك موقف القيادة الجزائرية من قضية الصحراء الغربية ودعوتها الدائمة من اجل اعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره وعدم التدخل في شؤونه الداخلية . والجدير بالذكر ان الجزائر تدعم ماديا ومعنويا جبهة التحرير الصحراوية « البوليزاريو » من اجل الصمود في وجه التدخلات السافرة من قبل الاستعمار والرجعية .

اما على الصعيد الدولي فان الثورة الجزائرية بقيادة بومدين عملت من اجل دعم حركات التحرر العالمية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . كان بومدين يؤكد في جميع المؤتمرات الدولية على وجوب دعم حركات التحرر في العالم للحد من التغلغل الاستعماري الذي يهدد شعوب البلدان النامية . والجدير بالذكر ان الجزائر حرصت من خلال وجودها كدولة من دول عدم الانحياز وعضو في منظمة الوحدة الافريقية وفي منظمة الدول المصدرة للنفط « اوبيك » على التمسك بالموقف الوطني في جميع المؤتمرات التي تعقدها هذه المنظمات .

ان الحفاظ على خط الرئيس بومدين يعني اولا الحفاظ على النهج الاشتراكي الذي يقره الميثاق الوطني بكل وضوح . ويعني ثانيا الحفاظ على ضبط الانقسامات او بعض التعارضات من اجل حشد القوى الحية التي تضمن مسيرة الثورة . ان الخريطة تعج بالحدين ، وليس في استطاعة هؤلاء الا تثوير التناقضات والحساسيات الراكدة ، بيد ان الجزائر لا تحتاج الا للقيادة الرشيدة التي تكفل تحجيم النزوات والغائها من اجل مصلحة الثورة والجماهير .

وقد يبدو للوهلة الاولى انه سواء جاء من يمثل الامتداد لبومدين او جاء النقيض ، فان المعرج الحاسم في التحولات التي احدثت خلال المرحلة السابقة لا بد ان يأخذ طريقه . وذلك

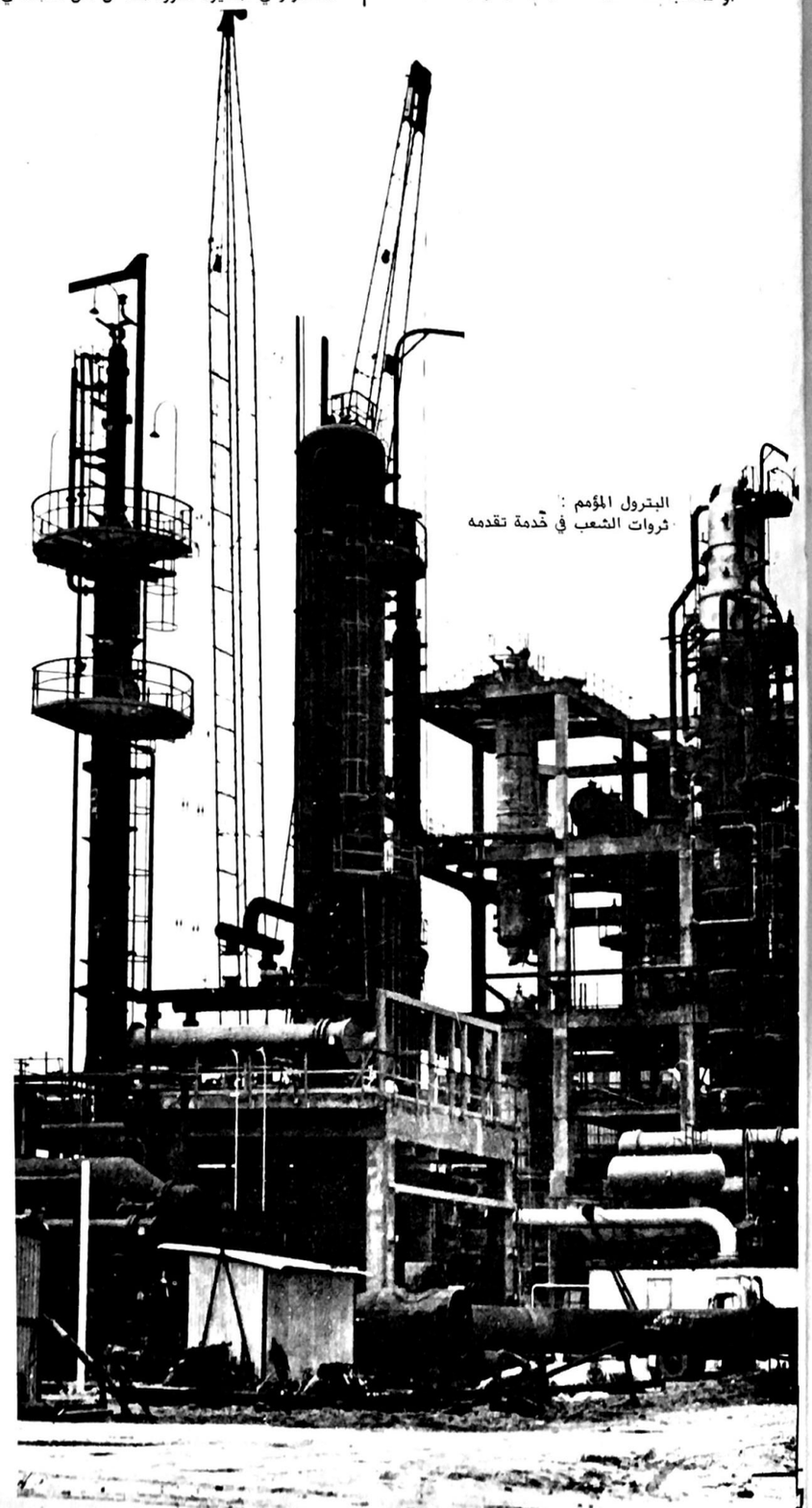

البترول المؤمم : ثروات الشعب في خدمة تقدمه